م / أهمية انفتاح العراق على محيطه الإقليمي في تعزيز التنمية المستدامة

م .م ايمان جواد عبد الكاظم

eman.j@cis.uobaghdad.edu.iq

م .د فينوس غالب كامل

venus.g@cis.uobaghdad.edu.iq

Summary

Regional openness is one of the key factors contributing to the promotion of sustainable development in Iraq, as it represents a great opportunity to improve the economic, social and political situation of the country. Iraq is strategically located in the heart of the Middle East, which makes it ideally located for cooperation and integration with its neighbors in the regional periphery. These regional relations provide various opportunities in the fields of trade, investments, infrastructure development, and economic integration between Iraq and neighboring countries.

By strengthening regional relations, Iraq can benefit from new technology, financial resources, and diverse expertise that contribute to stimulating the national economy. Regional openness can also contribute to attracting foreign investments, which enhances economic growth and provides new job opportunities for citizens, reduces unemployment levels, and benefit from this openness, such as strengthening internal stability, achieving economic reforms, and developing a foreign policy focused on sustainable regional cooperation

الكلمات المفتاحية : انفتاح الإقليمي , العراق , التنمية المستدامة , التعاون الإقليمي , الاستثمار في البنية التحتية , الطاقة المتجددة

ملخص

إن الانفتاح الإقليمي يعد من العوامل الأساسية التي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، حيث يشكل فرصة كبيرة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد. يقع العراق في موقع استراتيجي في قلب الشرق الأوسط، مما يجعله في موقع مثالي للتعاون والتكامل مع جيرانه في المحيط الإقليمي. هذه العلاقات الإقليمية توفر فرصًا متنوعة في مجالات التجارة، الاستثمارات، تطوير البنية التحتية، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين العراق والدول المجاورة.

من خلال تعزيز العلاقات الإقليمية، يمكن للعراق الاستفادة من تكنولوجيا جديدة، وموارد مالية، وخبرات متنوعة تسهم في تحفيز الاقتصاد الوطني. كما يمكن أن يساهم الانفتاح الإقليمي في جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويوفر فرص عمل جديدة للمواطنين، ويقلل من مستويات البطالة , واستفادته من هذا الانفتاح، مثل تعزيز الاستقرار الداخلي، وتحقيق إصلاحات اقتصادية، وتطوير سياسة خارجية تركز على التعاون الإقليمي المستدام.

مقدمة

في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم، تبرز أهمية الانفتاح الإقليمي كأداة أساسية لتعزيز التنمية المستدامة في الدول النامية. ومن بين هذه الدول، يكتسب العراق مكانة مميزة نظرًا لموقعه الاستراتيجي في قلب الشرق الأوسط، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها. يتطلب بناء مستقبل مستدام للعراق تعزيز التعاون مع دول الجوار والمحيط الإقليمي، وذلك من خلال الانفتاح على أسواق جديدة، وتبادل الخبرات والمعرفة، وتحقيق التنسيق الفعّال في القضايا الاقتصادية والسياسية.

إن الانفتاح على المحيط الإقليمي يمكن أن يسهم في تعزيز التنمية المستدامة من خلال استقطاب الاستثمارات الخارجية، وتحقيق التكامل الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، فضلاً عن تطوير البنية التحتية والتعليم والصحة. ومن خلال هذه العلاقة التبادلية بين العراق وجيرانه الإقليميين، يمكن تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

أهمية البحث : تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يلعبه الانفتاح الإقليمي في تعزيز التنمية المستدامة في العراق. كما يستهدف هذا البحث دراسة أثر التعاون

الإقليمي على استقرار الاقتصاد العراقي من خلال تحسين الأداء في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة، التجارة، والبيئة. كما يسعى إلى فهم كيفية تحسين العلاقات مع الدول المجاورة وأثر ذلك على تعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

الإشكالية : تتمثل الإشكالية الرئيسية في هذا البحث في سؤال جوهري: "إلى أي مدى يمكن أن يساهم الانفتاح الإقليمي للعراق في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية الراهنة؟" فعلى الرغم من الفرص الكبيرة التي قد يوفرها الانفتاح الإقليمي، إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه العراق، مثل التوترات السياسية، المشاكل الأمنية، والظروف الاقتصادية الصعبة، التي قد تؤثر على قدرة العراق في تحقيق استفادة كاملة من هذا الانفتاح.

الفرضية : تفترض الدراسة أن "الانفتاح الإقليمي للعراق يمكن أن يعزز التنمية المستدامة من خلال تحسين التعاون الاقتصادي والسياسي مع دول الجوار، وتسهيل التبادل التجاري، وتطوير المشاريع التنموية المشتركة، شريطة التغلب على التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه المنطقة."

من خلال هذه الفرضية، يسعى البحث إلى استكشاف إمكانيات التعاون الإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، مع التركيز على العوامل التي قد تعيق هذا التعاون وكيفية التغلب عليها.

هيكلية : تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب رئيسة كما يلي:

- المطلب الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة والانفتاح الإقليمي
- المطلب الثاني: العراق والمحيط الإقليمي – الفرص والتحديات
- المطلب الثالث: دور الانفتاح الإقليمي في تعزيز التنمية المستدامة في العراق

المطلب الاول : الاطار النظري عن التنمية المستدامة والانفتاح الاقليمي

مفهوم التنمية المستدامة

يعود تاريخ طرح مفهوم التنمية المستدامة إلى مؤتمر البيئة الإنسانية الذي انعقد في استكهولم عام 1972، حيث تم لأول مرة مناقشة القضايا البيئية وعلاقتها بالتحديات التي تواجهها البلدان الفقيرة، مثل الفقر وغياب التنمية. وفي مؤتمر الأمم المتحدة لعام 1974 في كوكويوك

بالمكسيك، تم استخدام مصطلح "التنمية المستدامة" بشكل أكثر وضوحًا، حيث أكد المشاركون على ضرورة تبني سياسات تهدف إلى تلبية احتياجات الدول الفقيرة الأساسية، مع ضمان حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة [1].

وفي فترة الثمانينات، شهد العالم تزايدًا في أعداد الفقراء وتدهورًا في الأوضاع البيئية، مما دفع إلى طرح منهج التنمية المستدامة كمقاربة تهدف إلى الحفاظ على الموارد البيئية للأجيال القادمة، وتحقيق تنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى تحسين القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية. وفي هذا السياق، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1983 المفوضية العالمية للبيئة والتنمية، والتي ترأستها رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارلم برنتلاند، وسميت لاحقًا "مفوضية برنتلاند". وفي ديسمبر 1987، أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرير المفوضية بعنوان "مستقبلنا المشترك"، والذي نص على أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية [2].

وقد تبنت الأمم المتحدة المفهوم الذي طرحته المفوضية، وأوصت كافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى الهيئات الدولية المعنية بالتنمية، بتطبيق مفهوم التنمية المستدامة في برامجها، بما يضمن تلبية احتياجات الحاضر دون التفريط في تأمين احتياجات الأجيال القادمة. وهذا يشمل أيضًا العمل على مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة في الدول المتقدمة والنامية في إطار عالمي فعال.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها : عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل الأفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه ، بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات [3] .

ويمكن القول أن التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن تحقيق العدالة وتحسين الظروف المعيشية دون التفريط في حقوق الأجيال المستقبلية . وعليه فهى تسعى إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد

على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الريف بما يضمن استدامة هذه الخدمات وجودتها مع تفعيل المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية[4] .

فهناك مجموعة من الخصائص التي تميزها عن صور ومفهوم التنمية التقليدي نوضح أهمها : –

- أنها تعنى إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية والبشرية والبيئية بهدف تحسين نوعية الحياة باستدامة [5].
- هي تنمية دائمة تلبي أمانى وحاجات الحاضر والمستقبل فهي تسعى الى إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والقضاء على التفاوت الصارخ بين طبقات الشعب المختلفة ، ولا تغفل في نفس الوقت إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار[6].
- يتعدد الفاعلين الرئيسين في تحقيق التنمية المستدامة إذ تستلزم التعاون بين كل من المؤسسات المختلفة للدولة سواء القطاع الحكومي أو الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني .
- تتطلب وجود قواعد بيانات شاملة لتطور النمو السكاني واستخدام الموارد وغيرها من البيانات التي تساعد على وضع الخطط (بصفة خاصة الخطط الإستراتيجية لضمان الاستدامة

ثانيا : أبعاد التنمية المستدامة:

ركزت السياسات التنموية التقليدية في معظم الدول على تحقيق تنمية صناعية واقتصادية كهدف أساسي لتحسين رفاهية الإنسان. غير أن هذه المقاربات، رغم نجاحها النسبي في بعض المجالات، أفرزت نتائج سلبية متعددة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. تجلت هذه النتائج في تدهور البيئة، ارتفاع معدلات الفقر، تفشي الأمراض الخطيرة، سوء التغذية، وتزايد الأمية، إلى جانب العديد من التحديات الاجتماعية الأخرى. في مواجهة هذه التداعيات، جاء مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992 ليضع الأسس الجديدة لفكرة التنمية

المستدامة [7]، حيث أكد القادة السياسيون المشاركون في المؤتمر أن التنمية الحقيقية لا يمكن تحقيقها بمعزل عن مراعاة ثلاثة أبعاد رئيسة، وهي:

- البعد الاقتصادي:

البُعد الاقتصادي في التنمية المستدامة يعد من الأسس التي لا يمكن التغاضي عنها. فالأمر يتطلب وضع سياسات اقتصادية تراعي استدامة الأنشطة المختلفة مثل الزراعية والصناعية والخدمية وغيرها. يهدف ذلك إلى إعادة هيكلة الإنتاج بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي مسؤول وآمن، إلى جانب تحسين توزيع الدخل بحيث يساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية والفقر. كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يتم إلا من خلال التوازن بين المناطق الحضرية والريفية، وابتكار سياسات تنموية تحفز التقدم في كلا المجالين. هذا يشمل تحسين البنية التحتية مثل وسائل النقل العام وشبكات الطرق، وتطوير أسواق العمل، وتوفير فرص عمل تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة لجميع أفراد المجتمع. [8]

- البعد البيئي:

من المعلوم أن النمو السكاني المتزايد والضغط المستمر على الموارد الطبيعية يمثلان تحديات كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة. فإلى جانب تزايد الطلب على هذه الموارد، يساهم سوء الاستغلال البيئي والتدهور الناتج عن الأنشطة البشرية في تفاقم هذه الأزمة. كما أن التلوث بأنواعه المختلفة قد أصبح يشكل تهديدًا حقيقيًا على الصحة العامة وعلى استدامة البيئة. ومن هنا، يتضح أن الاهتمام بالبُعد البيئي في التنمية أمر بالغ الأهمية، حيث يتعين الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليص التلوث عبر تطبيق استراتيجيات فعّالة. وقد أظهرت الدراسات أن التدهور البيئي ينعكس سلبًا على جودة الحياة، مما يفاقم من مستويات الفقر ويسهم في تدهور الصحة العامة. لذلك، ينبغي عند التخطيط للتنمية مراعاة تأثيراتها البيئية، بما يشمل ترشيد استهلاك الموارد، وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة [9].

- البعد الاجتماعي والبشري:

رغم أهمية البُعدين البيئي والاقتصادي، فإن تجاهل البُعد الاجتماعي والبشري قد يؤدي إلى فشل التنمية المستدامة على المدى الطويل. فالتنمية لا تقتصر على تحسين المؤشرات

الاقتصادية والبيئية فقط، بل تشمل أيضًا تطوير رفاهية الإنسان نفسه. الإنسان هو محور التنمية، والمحرك الأساسي للتطور والتقدم. من هنا، فإن من الضروري أخذ الجوانب الاجتماعية في الاعتبار، وتوفير الظروف التي تسمح للفرد بالمشاركة الفعّالة في عملية التنمية. إن العقل البشري والجهد البشري هما العنصران الرئيسيان اللذان يحققان التغيير المستدام، ولذلك فإن التنمية البشرية تعد ركيزة أساسية لنجاح التنمية المستدامة [10].

ثالثا : تعريف الانفتاح الإقليمي وأشكاله (السياسي، الاقتصادي، الثقافي، البيئي).

الانفتاح الإقليمي هو عملية تفاعل بين الدول والمناطق المجاورة ضمن الإقليم الواحد بهدف تعزيز التعاون في مجالات متعددة، وذلك لتبادل المنافع وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. يتجسد الانفتاح الإقليمي في عدة أبعاد تشمل السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية، حيث يساهم كل من هذه الأبعاد في دفع عجلة التنمية المستدامة.

كما يعرف بأنه " مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصلحة والولاء ، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد فهو أسلوب للممارسة في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد [11]

- الانفتاح السياسي: الانفتاح السياسي يشير إلى تعزيز التعاون بين الدول على المستوى السياسي من خلال تسهيل العلاقات الدبلوماسية، دعم السلام والاستقرار، تعزيز التنسيق في السياسات الإقليمية، وحل النزاعات عبر الحوار والتفاوض. هذا النوع من الانفتاح يسهم في خلق بيئة سياسية مستقرة تسهم في تحقيق التنمية من خلال تسهيل التعاون في كافة المجالات الأخرى [12].
- الانفتاح الاقتصادي: الانفتاح الاقتصادي يتجسد في تحرير التجارة بين الدول، إزالة الحواجز الجمركية، وتسهيل حركة رأس المال، والاستثمار. ويشمل أيضًا تكامل الأسواق وتعزيز التعاون في قطاعات مثل الصناعة، الزراعة، والطاقة. كما يمكن أن يتضمن التشارك في مشاريع بنية تحتية إقليمية مثل الطرق، الموانئ، وشبكات الكهرباء. الانفتاح الاقتصادي يساهم في زيادة الفرص التجارية وتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة.

- الانفتاح الثقافي: الانفتاح الثقافي يعني تبادل المعارف والقيم والتقاليد بين شعوب المنطقة، مما يؤدي إلى تعزيز التفاهم والتسامح بين الثقافات المختلفة. يشمل ذلك تبادل التعليم، الفنون، والإعلام، والفعاليات الثقافية التي تساهم في بناء جسور من التواصل بين شعوب المنطقة، وتعزز من التعاون في مجالات مثل التعليم والتكنولوجيا [13].
- الانفتاح البيئي: الانفتاح البيئي يتمثل في التعاون الإقليمي للتصدي للتحديات البيئية المشتركة مثل التلوث، التغير المناخي، وإدارة الموارد الطبيعية. ويشمل ذلك تبادل الخبرات، تبني السياسات البيئية المشتركة، والتعاون في مشاريع الحفاظ على البيئة. هذا النوع من الانفتاح يعزز من قدرة المنطقة على مواجهة التحديات البيئية بشكل جماعي [14].

المطلب الثاني: العراق والمحيط الإقليمي – الفرص والتحديات

المحور الاول : الفرص الناتجة عن الانفتاح الإقليمي

يشكل الانفتاح الإقليمي للعراق فرصة استراتيجية لتجاوز التحديات الاقتصادية والسياسية التي مر بها في العقود الماضية. فالعراق، باعتباره جزءاً من منطقة ذات ديناميكيات معقدة، يتمتع بموقع جغرافي متميز يتيح له فرصة الاستفادة من التعاون الإقليمي في مجالات متعددة. من بين الفرص التي يوفرها الانفتاح الإقليمي، تبرز ثلاثة محاور أساسية: تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي، جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية، والتعاون في قضايا الأمن الغذائي والطاقة المتجددة.

- تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي

يمثل تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي فرصة كبيرة للعراق ضمن سياق الانفتاح الإقليمي، حيث يتيح له تحقيق مستوى عالٍ من التكامل الاقتصادي مع دول الجوار. فالعراق، بفضل موقعه الاستراتيجي الذي يربط بين أسواق الشرق الأوسط وآسيا، يمكن أن يصبح محورًا رئيسيًا للتجارة الإقليمية. هذا التبادل يعزز من حركة السلع والخدمات بين العراق ودول المنطقة، ما يسهم في تنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق استفادة متبادلة.

على مستوى القطاعات الاقتصادية، يتيح الانفتاح الإقليمي للعراق فرصة كبيرة لتوسيع نطاق صادراته وزيادة وارداته، بما في ذلك السلع الأساسية والتقنيات الحديثة. كما أن العراق يمكن أن

يستفيد من الخبرات التكنولوجية والبنية التحتية المتقدمة في بعض الدول الإقليمية، مثل الإمارات وتركيا، مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات العراقية في الأسواق الإقليمية والعالمية. علاوة على ذلك، يسهم التعاون الإقليمي في تحسين سلاسل الإمداد، وبالتالي تعزيز الاستقرار الاقتصادي[15].

- جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية

من أهم الفرص التي يمكن أن يحققها العراق عبر الانفتاح الإقليمي هي جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية. فمع تحسن الوضع الأمني والسياسي في العراق، والفرص الاقتصادية الكبيرة التي يوفرها السوق العراقي، يعتبر هذا البلد وجهة جذابة للاستثمار في قطاعات حيوية مثل الطاقة، البنية التحتية، والتكنولوجيا. علاوة على ذلك، يعد العراق سوقًا ضخمًا بالنسبة للاستثمارات في مجالات مثل الصناعة، الإنشاءات، والاتصالات [16].

الدول الإقليمية التي تسعى لتوسيع نفوذها الاقتصادي في المنطقة، مثل السعودية والإمارات وتركيا ، تملك قدرات استثمارية كبيرة قد تساهم في تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد للعراق. استقطاب الاستثمارات الإقليمية والدولية يعني تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل جديدة، وتحفيز التنمية في مختلف القطاعات. كما أن هذه الاستثمارات تساهم في نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية المتقدمة التي يمكن أن تسهم في تحسين الإنتاجية ورفع مستوى التنافسية في الأسواق العالمية [17].

- التعاون في قضايا الأمن الغذائي والطاقة المتجددة

تتمثل إحدى الفرص المهمة التي يمكن أن يحققها العراق من خلال الانفتاح الإقليمي في التعاون في قضايا الأمن الغذائي والطاقة المتجددة. ففيما يتعلق بالأمن الغذائي، يواجه العراق تحديات كبيرة بسبب تغير المناخ، نقص المياه، والاعتماد على واردات الغذاء من الخارج. من خلال التعاون مع الدول المجاورة في مجالات الزراعة والإنتاج الغذائي، يمكن للعراق تطوير استراتيجيات لزيادة إنتاجه المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الزراعية. كما أن تبادل الخبرات في التقنيات الحديثة للزراعة قد يسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق استدامة في هذا القطاع الحيوي [18].

أما في مجال الطاقة المتجددة، فإن العراق يمتلك إمكانيات كبيرة في الاستفادة من مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. التعاون الإقليمي في هذا المجال مع دول مثل الإمارات وتركيا يمكن أن يفتح أمام العراق آفاقًا واسعة لتطوير مشاريع الطاقة المتجددة. من خلال تبادل الخبرات في هذا المجال، يمكن للعراق أن يحقق أهدافه في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتحقيق استدامة بيئية، وخفض التكاليف الطاقوية. كما أن مشروعات الطاقة المتجددة قد تكون بمثابة فرصة استثمارية جديدة في العراق، مما يجذب رأس المال الدولي والإقليمي [19].

المحور الثاني : التحديات التي تواجه العراق:

إن العراق، بالرغم من إمكانياته الكبيرة من حيث الموارد الطبيعية والتنوع البشري والجغرافي، إلا أنه يعاني من تحديات معقدة ومترابطة على الأصعدة السياسية، الاقتصادية، والبيئية. هذه التحديات ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل تتداخل بشكل يؤثر على قدرة البلاد في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الداخلي. ومن ثم فإن معالجة هذه التحديات يتطلب رؤية شاملة وفعالة تدمج بين الأبعاد المختلفة لتحقيق تنمية متوازنة ودائمة. في هذا السياق، سنتناول أبرز التحديات التي يواجهها العراق في هذه المجالات.

اولا : التحديات السياسية: إن المشهد السياسي في العراق يعكس حالة من عدم الاستقرار بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية. تعد الخلافات الإقليمية والتدخلات الخارجية من أبرز العوامل التي تشكل عقبة كبيرة أمام بناء الدولة الحديثة وتعزيز الاستقرار السياسي، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرة العراق في تحقيق تنمية مستدامة.

- الخلافات الإقليمية: العراق يشهد توترات مستمرة مع بعض دول الجوار بسبب عدة قضايا سياسية وأمنية، ما يخلق بيئة غير مواتية للاستقرار. الخلافات بشأن تقسيم المياه بين العراق ودول الجوار، خاصة تركيا وسوريا، تشكل أحد أوجه هذا الصراع، حيث يؤثر انخفاض الحصص المائية على الزراعة والموارد الطبيعية في العراق. علاوة على ذلك، الصراع على النفوذ الإقليمي بين القوى الكبرى في المنطقة مثل إيران والسعودية، يعمق الانقسامات الداخلية ويزيد من صعوبة تحقيق توافق سياسي بين مختلف الأطراف العراقية. هذه الديناميكيات

الإقليمية تؤدي إلى تعقيد عملية التفاوض وحل النزاعات الداخلية، مما يضعف قدرة الحكومة العراقية على تقديم حلول فعالة للمشاكل الداخلية [20].

- التدخلات الخارجية: منذ عام 2003، أصبح العراق عرضة لتدخلات خارجية، كان أبرزها التدخل الأمريكي والإيراني. التدخلات الخارجية، رغم أنها قد تساهم في بعض الأحيان في تحقيق بعض الاستقرار المؤقت، إلا أنها تؤدي إلى هيمنة قوى خارجية على القرار العراقي، وتقلل من استقلالية الدولة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلها السياسي. هذه التدخلات تؤدي إلى تعميق الانقسامات الطائفية والإثنية في المجتمع العراقي، مما يعرقل جهود بناء دولة مدنية قائمة على الديمقراطية والمساواة [21].

ثانيا : التحديات الاقتصادية: يعاني العراق من تحديات اقتصادية هيكلية ضخمة تؤثر على استقراره المالي والنقدي، وتضع قيودًا كبيرة على فرص التنمية المستدامة. من أبرز هذه التحديات:

- البنية التحتية المتواضعة: العراق يعاني من تدهور كبير في بنيته التحتية نتيجة لسنوات من الحروب والصراعات الداخلية. قطاع الكهرباء، والمياه، والنقل، والصحة والتعليم يحتاج إلى إصلاحات جذرية للاستجابة للاحتياجات المتزايدة للمواطنين. على الرغم من الموارد المالية التي يتوفر عليها العراق من إيرادات النفط، إلا أن هذه البنية التحتية المتداعية تحد من قدرة الاقتصاد على التوسع والنمو المستدام. كما أن التحديات الكبيرة في مجال توفير خدمات أساسية مثل التعليم والرعاية الصحية تؤثر سلبًا على نوعية حياة المواطنين، مما يعيق التنمية البشرية.
- الاعتماد على النفط: لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط الخام كمصدر رئيسي للإيرادات. هذه التبعية المفرطة للنفط تجعله عرضة للتقلبات في أسعار السوق العالمية، مما يؤثر بشكل مباشر على استقرار الاقتصاد العراقي. في ظل انخفاض أسعار النفط أو تقلباتها، يجد العراق نفسه في مواجهة أزمات مالية قد تؤدي إلى عجز في الميزانية، وبالتالي عدم القدرة على تمويل المشاريع التنموية أو تسديد احتياجات الدولة الأساسية. من جهة أخرى، يشكل هذا الاعتماد على النفط عائقًا أمام تنويع الاقتصاد، حيث

تظل القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والخدمات غير مهيأة لتحقيق النمو المطلوب[22].

ثالثا التحديات البيئية: تعد التحديات البيئية في العراق من بين أخطر القضايا التي تهدد استقراره على المدى الطويل، لاسيما في ظل تعرض البلاد لضغوط بيئية متزايدة بسبب التغيرات المناخية والإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية.

- إدارة الموارد المائية: يعد العراق من البلدان التي تعاني من نقص حاد في المياه نتيجة لتغيرات المناخ، وتقليص حصص المياه من الأنهار المشتركة مع دول الجوار. يعتبر نهرا دجلة والفرات المصدرين الرئيسيين للمياه في العراق، لكن العديد من المشاريع المائية التي أقامتها تركيا وسوريا على هذين النهرين قد تسببت في تقليص تدفق المياه إلى العراق. هذا الوضع يهدد الأمن المائي في العراق، ويضع ضغوطًا هائلة على الزراعة، والصناعة، والمواطنين بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، يواجه العراق تحديات كبيرة في إدارة المياه الجوفية، حيث أن تراجع مستويات المياه الجوفية قد يؤدي إلى ندرة المياه في مناطق عدة من البلاد، مما يزيد من تعقيد الوضع البيئي [23].
- مواجهة التغير المناخي: يعاني العراق من آثار التغيرات المناخية بشكل واضح، حيث تشهد البلاد زيادة في درجات الحرارة، وتقلبات مناخية غير مسبوقة، بالإضافة إلى شح الأمطار. هذه التغيرات تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي في العراق، ما يهدد الأمن الغذائي في البلاد. فضلًا عن ذلك، يؤدي التصحر المستمر إلى تآكل الأراضي الزراعية، ما يزيد من عجز العراق في تأمين احتياجاته الغذائية من مصادر محلية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه العديد من المناطق العراقية مشكلات في التخلص من النفايات ومعالجة التلوث البيئي، وهو ما يزيد من تعقيد الصورة البيئية في البلاد [24].

المطلب الثالث: دور الانفتاح الإقليمي في تعزيز التنمية المستدامة في العراق

الأبعاد الاقتصادية : العراق، بموقعه الجغرافي الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، يتمتع بفرص هائلة للاستفادة من التكامل الاقتصادي مع دول الجوار، وهو ما يعزز من قدرة اقتصاده على النمو والاستدامة. التعاون مع دول مثل تركيا، إيران، السعودية، والأردن يمكن أن يعزز

التبادل التجاري ويسهم في تحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية في المنطقة. كما أن التكامل الاقتصادي يعزز القدرة على تقليل الاعتماد على النفط، من خلال زيادة فرص تنويع الاقتصاد وفتح أسواق جديدة لمنتجات العراق. إن تعزيز التبادل التجاري يتيح للعراق فرصاً أكبر لبيع منتجاته محلياً ودولياً، مما يساهم في تحسين الوضع المالي وتقوية الاقتصاد المحلي.

علاوة على ذلك، يعد تطوير البنية التحتية أحد العناصر الجوهرية التي تدعم التنمية المستدامة. يعاني العراق من تدهور كبير في بنيته التحتية، ويشكل هذا تحدياً كبيراً أمام التنمية المستدامة. عبر الشراكات الإقليمية مع الدول المجاورة، يمكن للعراق أن يطور بنية تحتية أكثر قوة وفعالية، تشمل تطوير شبكة الطرق والموانئ، بالإضافة إلى تحسين شبكات الكهرباء والاتصالات. التعاون في هذه المجالات يعزز من قدرة العراق على التفاعل التجاري بكفاءة أكبر مع الدول الأخرى، ويقلل من التكاليف اللوجستية، مما يسهم في تسهيل عمليات التجارة والنقل عبر الحدود.

من ناحية أخرى، يعد تقليل الاعتماد على النفط خطوة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. العراق يواجه تحدياً كبيراً في اعتماده المفرط على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. لهذا السبب، يعتبر تنويع الاقتصاد أحد الأهداف الاستراتيجية لتقليل هذه المخاطر. يمكن للانفتاح الإقليمي أن يساهم بشكل كبير في تحقيق هذا الهدف، حيث إن التعاون مع دول الجوار في مجالات مثل الزراعة والصناعة والسياحة يمكن أن يسهم في تطوير هذه القطاعات بشكل كبير. على سبيل المثال، من خلال التعاون مع تركيا في مجال الزراعة والصناعة، يمكن للعراق أن يقلل من استيراد السلع ويعزز من قدراته الإنتاجية المحلية. كما أن قطاع السياحة يمتلك إمكانيات هائلة يمكن استثمارها من خلال الشراكات الإقليمية، مما يمكن أن يساهم في توفير مصادر دخل جديدة بعيداً عن النفط.

إجمالاً، فإن الانفتاح الإقليمي يشكل أحد المحاور الرئيسية التي يمكن أن تسهم في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الجوار، وتطوير البنية التحتية عبر الشراكات، وتنويع الاقتصاد عبر استكشاف قطاعات جديدة. إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب استراتيجيات مدروسة وإرادة سياسية قوية لضمان الاستفادة القصوى من الفرص الإقليمية المتاحة، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق استقرار اقتصادي وتنمية مستدامة على المدى الطويل.

ثانيا : الأبعاد الاجتماعية.

فالعراق يواجه تحديات كبيرة في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية بشكل عام، ومع الانفتاح الإقليمي، يمكن تعزيز التعاون في هذه المجالات، مما يساهم في بناء مجتمعات أكثر استدامة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. إذ أن هذا التعاون الإقليمي يعزز من قدرة العراق على معالجة قضايا اجتماعية ملحة ويساهم في تحسين جودة الحياة لمواطنيه.

- تعزيز التعاون في التعليم والصحة

من أبرز المجالات التي يمكن للانفتاح الإقليمي أن يسهم فيها بشكل إيجابي هي مجالات التعليم والصحة. من خلال الشراكات الإقليمية، يمكن للعراق الاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة التي حققتها دول الجوار في هذه المجالات. فالتعاون مع دول مثل الأردن وتركيا في تطوير النظام التعليمي، أو مع دول الخليج في تعزيز جودة الرعاية الصحية، يمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات في العراق.

في مجال التعليم، يمكن لتبادل الخبرات أن يعزز المناهج التعليمية ويتيح للعراق فرصاً لتطوير مهارات كوادره التعليمية. كما أن الانفتاح الإقليمي يفتح المجال أمام العراق للمشاركة في برامج تعليمية إقليمية تساهم في بناء جيل من الشباب المؤهلين للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. كذلك، يمكن للعراق الاستفادة من برامج التدريب المهني المتاحة في دول الجوار، مما يساهم في تأهيل القوى العاملة وتعزيز إمكانياتها.

أما في مجال الصحة، فإن التعاون مع دول مثل إيران أو تركيا يمكن أن يسهم في تطوير النظام الصحي في العراق. من خلال الشراكات الإقليمية، يمكن تحسين البنية التحتية الصحية، وتبادل المعرفة والتكنولوجيا الطبية، وتنظيم حملات صحية مشتركة. يمكن لذلك أن يساعد في تحسين مستوى الخدمات الصحية في العراق، وتوسيع وصول المواطنين إلى الرعاية الصحية الأساسية والمتخصصة، وهو ما يساهم في رفع جودة الحياة وتعزيز الصحة العامة.

- تبادل الخبرات في بناء مجتمعات أكثر استدامة

الانفتاح الإقليمي يوفر للعراق الفرصة للاستفادة من تجارب الدول المجاورة في بناء مجتمعات أكثر استدامة. إذ يمكن تبادل الخبرات في مجالات مثل التنمية المجتمعية، وحماية البيئة، وتعزيز القيم الاجتماعية التي تدعم التعايش السلمي. على سبيل المثال، يمكن للعراق الاستفادة من التجارب الإقليمية في تطبيق ممارسات التنمية المستدامة التي تحافظ على البيئة وتعزز من استدامة الموارد الطبيعية.

الشراكات الإقليمية تتيح للعراق فرصاً لتبادل المعرفة حول كيفية بناء مجتمعات قادرة على مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية، مثل التصحر، والتغير المناخي، والنزاعات الاجتماعية. من خلال التنسيق مع دول مثل لبنان أو الأردن، يمكن للعراق أن يستفيد من السياسات والممارسات التي تهدف إلى تحقيق استدامة بيئية واجتماعية، مما يساهم في خلق بيئة صحية ومستدامة للأجيال القادمة .

الانفتاح الإقليمي يشجع أيضاً على زيادة التعاون في مجالات الأمن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، من خلال توفير فرص عمل متساوية لجميع المواطنين، وتحسين ظروف المعيشة. علاوة على ذلك، يمكن للشراكات الإقليمية أن تسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال مشاريع تنموية مشتركة تهدف إلى تقليل الفقر وتعزيز التضامن الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع. تساهم هذه المشاريع في بناء المجتمعات بشكل متماسك وداعم للاستقرار الاجتماعي، مما يخلق بيئة أكثر سلاماً وتعاوناً بين أفراد المجتمع.

ثالثا : الأبعاد البيئية

أهمية كبيرة، خاصة في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يواجهها العراق والمنطقة بشكل عام. يمثل الانفتاح الإقليمي أداة أساسية لتحقيق استدامة بيئية عبر التعاون بين العراق ودول الجوار في معالجة القضايا البيئية الملحة التي تؤثر على الأمن البيئي والموارد الطبيعية. العراق يعاني من العديد من التحديات البيئية مثل نقص المياه، التغير المناخي، وتدهور الموارد الطبيعية، ما يستدعي التعاون الإقليمي الفاعل في مجالات عدة، من بينها إدارة الموارد المائية، مواجهة التغير المناخي، واستغلال الطاقات النظيفة والمتجددة.

إحدى أهم القضايا البيئية التي يتطلب التعاون الإقليمي مع دول الجوار هو إدارة الموارد المائية المشتركة. العراق يعتمد بشكل أساسي على نهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من دول الجوار مثل تركيا وسوريا. من هنا، يصبح التعاون بين العراق ودول المنطقة أمراً بالغ الأهمية لضمان توزيع عادل وفعّال للمياه وحمايتها من التلوث، وهو ما يتطلب استراتيجيات منسقة بين الدول , إن التحديات المرتبطة بتأثيرات التغيرات المناخية على الإمدادات المائية، مثل تقليل معدل تدفق الأنهار وزيادة التصحر، تدفع نحو ضرورة تبادل الخبرات والتقنيات بين العراق ودول الجوار في مجال إدارة المياه.

في إطار هذا التعاون، يمكن تنفيذ مشاريع مشتركة لتحسين تقنيات الري المستدام وتعزيز أنظمة التخزين المائي. كما يمكن للعراق الاستفادة من تجارب دول مثل تركيا في استخدام تقنيات الري الحديثة التي تسهم في تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة. هذه الجهود المشتركة يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن المائي للمنطقة بشكل عام.

أما في ما يخص التغير المناخي، فهو يشكل تهديداً خطيراً للموارد البيئية في العراق، بما في ذلك تأثر الزراعة وندرة المياه. العراق يشهد ارتفاعاً في درجات الحرارة وفترات جفاف طويلة، مما يزيد من مشاكل التصحر وانخفاض الإنتاج الزراعي. ولذا فإن التعاون الإقليمي مع دول مثل الأردن وتركيا يصبح أمراً حيوياً لمواجهة هذه التحديات. يمكن للعراق ودول الجوار أن يتبادلوا الخبرات في مجال التكيف مع التغير المناخي، ويطوروا استراتيجيات مشتركة لمواجهة آثار التصحر وتعزيز الزراعة المستدامة.

علاوة على ذلك، يمكن للعراق أن يكون شريكاً في تنفيذ مشروعات إقليمية لمكافحة التغير المناخي، مثل مشاريع التشجير وحماية التنوع البيولوجي. كما أن تفعيل المشاركة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بالتغير المناخي سيوفر للعراق الدعم الفني والمالي لتنفيذ مشاريع بيئية تعزز من قدرته على التكيف مع التغيرات المناخية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالطاقات النظيفة والمتجددة، يشكل التعاون الإقليمي في هذا المجال فرصة كبيرة للعراق للاستفادة من إمكانياته الطبيعية الهائلة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. على الرغم من أن العراق يمتلك إمكانيات كبيرة في هذا المجال، إلا أن استغلال هذه الطاقات يتطلب

تقنيات متطورة واستثمارات كبيرة. من خلال التعاون مع دول الجوار، يمكن للعراق الاستفادة من تجارب الدول التي حققت تقدماً ملحوظاً في هذا المجال مثل تركيا والأردن.

التعاون الإقليمي في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح يسهم في تفعيل دور الطاقات المتجددة في العراق، وهو ما يعزز من قدرته على تقليل اعتماده على الوقود الأحفوري ويسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية. إضافة إلى ذلك، يمكن ربط شبكات الطاقة في العراق مع شبكات الطاقة في دول الجوار، مما يتيح استيراد وتصدير الطاقة المتجددة وتطوير مشاريع مشتركة تعزز من استدامة الطاقة في المنطقة.

الخاتمة والاستنتاجات

في ختام يتضح أن الانفتاح الإقليمي يشكل حجر الزاوية في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، حيث يتيح للدولة فرصاً استراتيجية للتعاون مع دول الجوار في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها. لقد أظهرت الدراسات والتحليلات أن هذا الانفتاح ليس مجرد استجابة للأزمات الراهنة، بل هو مسار طويل الأمد لتحقيق تنمية متكاملة ومستدامة على مستوى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. من خلال التعاون الإقليمي الفعّال، يمكن للعراق تعزيز استدامة موارده الطبيعية، وتنويع اقتصاده بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط، وتحقيق تقدم ملحوظ في مجالات الطاقة المتجددة، إدارة الموارد المائية، وكذلك في المجالات الاجتماعية مثل التعليم والصحة.

إن التعاون الإقليمي في إدارة الموارد المائية يعد من أولويات العراق ودول الجوار، حيث أن تقاسم المياه من الأنهار المشتركة مثل دجلة والفرات يمثل تحدياً كبيراً يستدعي تطوير آليات فعالة لضمان توزيع عادل ومستدام لهذه الموارد الحيوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التغير المناخي يفرض على العراق تحديات إضافية، مثل تدهور الأراضي وندرة المياه، مما يستدعي تعاونا إقليمياً وثيقاً لتبادل المعرفة والتقنيات التي تساعد على التكيف مع هذه التغيرات. من جانب آخر، يمثل استغلال الطاقات المتجددة أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، حيث أن التعاون مع دول الجوار يمكن أن يسهم في تعزيز قدرة العراق على تطوير مشاريع الطاقة النظيفة، مما يساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق الأهداف البيئية العالمية.

على الصعيد الاجتماعي، فإن الانفتاح الإقليمي يعزز التعاون في مجالات التعليم والصحة، ويسهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين العراقيين، مما يحقق نوعاً من الاستقرار الاجتماعي والتنمية البشرية. كما أن هذا التعاون يعزز القدرة على التعامل مع التحديات الاجتماعية مثل البطالة والفقر، ويشجع على بناء مجتمعات أكثر تماسكاً واستدامة.

الاستنتاجات:

أهمية التعاون الإقليمي في ضمان الاستدامة البيئية: يتضح أن التعاون في إدارة الموارد المائية، ومواجهة التغير المناخي، واستغلال الطاقات المتجددة يعد أساسياً لضمان استدامة البيئة في العراق والمنطقة. يساهم هذا التعاون في تقليل تأثيرات التغيرات المناخية وحماية التنوع البيولوجي.

- تنويع الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الانفتاح الإقليمي يسهم في تقليل الاعتماد على النفط من خلال تعزيز التنوع الاقتصادي وتطوير القطاعات الأخرى مثل الصناعة والخدمات والطاقة المتجددة، مما يساهم في تعزيز استدامة الاقتصاد العراقي على المدى الطويل.
- تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال التعاون الإقليمي: التعاون في مجالات التعليم والصحة يُسهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين العراقيين ويعزز من القدرة على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، مما يعزز الاستقرار الداخلي في العراق.
- فرص التكيف مع التحديات البيئية والتغيرات المناخية: التعاون الإقليمي في مواجهة التغير المناخي يوفر للعراق فرصة للاستفادة من تجارب دول الجوار في تطبيق استراتيجيات التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية على الزراعة والموارد الطبيعية.
- التحديات والتوجهات المستقبلية: بالرغم من الفرص الكبيرة التي يوفرها الانفتاح الإقليمي، فإن العراق يواجه تحديات سياسية وأمنية قد تعيق تنفيذ هذه السياسات

والتعاون الفعّال. لذا، من الضروري أن يكون هناك توافق إقليمي قوي وإرادة سياسية مشتركة لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

([1])ويفي خيره السياسات التنموية والثورات العربية : الواقع والتحديات دراسات سياسية المعهد المصري للدراسات ٢٠٢١، ص ٦ .

([2])عبد الله بن علي المرواني: التخطيط التنموي، الإطار النظري والمنهج التطبيقي، مركز البحوث السعودية، السعودية، ٢٠٠٥ ص ٢٩

([3])ماهر أبو المعاطى على الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة – معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص 227

([4])عثمان غنيم، التنمية المستدامة: فلسفتها واساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، القاهرة : مكتب الثقافة والعلوم، 2009، ص12 .

([5])مصطفى كامل السيد، الإصلاح المؤسسي والتنمية في مصر القاهرة : مركز شركاء التنمية للبحوث والإستشارات والتدريب، 2007، ص 27 .

([6])هاشم دراجي ونور الدين دخان السياسات التنموية في المنطقة العربية: بين تحديات الهوية ورهانات المساواة المجتمعية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد (١٩)، العدد (٢)، ٢٠١٩، ص ٣٣٢

([7])اسامة الخولى البيئة والتنمية أوراق غير دورية، القاهرة جامعة القاهرة، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة, 2001، ص44

([8])محمد شفيق دراسات في التنمية الإقتصادية، الأسكندرية المكتب الجامعي الحديث ، 2006، ص 54: 57

([9])خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، القاهرة: الدار الجامعية، 2010،ص 30 .

([10])محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٤٩.

([11]) مفهوم الانفتاح الاقليمي وعناصرة , موقع الكتروني , https://www//uomustansiriyah.edu.iq

([12]) محمود علوش , عن التحولات الإقليمية وآفاقها وتأثيرها على قضايا المنطقة , موقع الكتروني , https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/13

([13]) مفهوم الانفتاح الاقليمي وعناصره , موقع الكتروني , https://www//uomustansiriyah.edu.iq

([14]) المصدر نفسه

([15])فرص نجاح الحكومة العراقية الجديدة في الانفتاح على محيطها العربي , موقع الكتروني , https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7762

([16]) العراق في خطوة تاريخية لجذب الاستثمار الأجنبي: توقيع اتفاقية سنغافورة , موقع الكتروني , https://iraq.un.org/ar/272541

([17])

([18])رائد الهاشمي , تعزيز الأمن الغذائي في العراق (مقترحات استراتيجية لمستقبل مستدام) , موقع الكتروني , https://shafaq.com/ar/

([19])الامم المتحدة , دعم التنمية الاقتصادية المحلية في العراق عبر حلول الطاقة المستدامة – إطلاق مشاريع جديدة ,https://www.undp.org/ar/arab

([20])حازم سالم الضمور , عودة العراق إلى الساحة الإقليمية: الاحتمالات والفرص , موقع الكتروني , https://strategiecs.com/ar

([21]) حازم سالم الضمور ,مصدر سبق ذكره .

([22]) نغم حسين نعمة , ادارة العوائد النفطية دورها في تعظيم ثروات العراق ,مجلة الغري للعلوم والاقتصادية والادارية , العدد 36 , 2016 , ص 22 .

([23]) حازم سالم الضمور , عودة العراق إلى الساحة الإقليمية: الاحتمالات والفرص , موقع الكتروني , https://strategiecs.com/ar

([24]) المصدر نفسة ,